بسم الله الرحمن الرحيم



شروط الناقد لأحاديث الصحيحين

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :

إعداد :أ. د. ياسر الشمالي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد:

فنظراً لإقدام أشخاص وطوائف على الطعن في أحاديث الصحيحين ،وهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، فقد وجدت أن الحاجة ماسة لتجلية الشروط المطلوبة لمن يقتحم باب النقد والحكم على الروايات، حتى لا يُقدم عليه من لا يُحسن ومن لا يستحق، ومن لا يعرف حق السابقين

وإذا كان الطعن في أحاديث الصحيحين تعسفا وعصبية وطلبا للشهرة يُعد أمرا منكرا وطريقا مستهجنا فإن الواجب يحتم على كل غيور أن يقدم ما عنده نُصرة للسنة النبوية، ونصرة للصحيحين ونُصرة للشيخين الذين قدما لهذه الأمة هذا الجهد المبارك الذي أودعا فيه خلاصة علمهما وثمرة جهدهما ، وإذا كان جحافل العلماء على مدى العصور قد عرفوا حق الكتابين وحق الشيخين، فما ذلك إلا أن الفضل يعرفه أهله، ولا ينكر الفضل إلا جاحد أو جاهل، والوفاء لهذه الجحافل من العلماء يقتضي متابعتهما في الذب عن حياض هذين الكتابين ، فهذا البحث هو جهد المقل في هذا الاتجاه عسى الله تعالى أن يكتب له السداد والقبول

أهمية البحث:

– من المعلوم أن العلماء قد وضعوا شروطا للمفتي وشروطا للمجتهد، وشروطا للناقد في اللغة أو الأدب،... وهلم جرا، فكان النقد الحديثي من أولى ما يُعتنى به لتعلقه بسنة الحبيب – صلى الله عليه وسلم–، حيث إن نقد الحديث يتطلب تأهيلا علميا وملكة نقدية خاصة، فنقد الروايات ليس بالأمر السهل

– ومن المعلوم أن الذين برزوا في جانب النقد الحديثي هم أفراد قلائل معروفون على مر العصور، ليسوا متهمين في علمهم ولا إخلاصهم ولا غيرتهم على السنة، فجاءت هذه الدراسة لتبين أن النقد ليس كلأ مباحا لمن هبّ ودبّ، فأن الأمر دين وعلم وأمانة، وقد عرف التاريخ كثيرون أقحموا أنفسهم فيما لا يعنيهم فطعنوا في أحاديث الصحيحين، فلم يلتفت أحد إلى طعنهم، فذهبوا وذهب لغطهم، (فأما الزَبَدُ فيذهب جُفاءً ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) – الرعد/17–

– وفي هذه الدراسة تبصير لطلبة العلم بحال هذه الطعون والدافع لها، وفيها بيان الشروط المطلوبة والأوصاف المتعينة لمن يريد أن يتكلم في أحاديث الكتب التي التزمت الصحة، وأهمها

الصحيحان، حيث يتفوه بعضهم بأن الصحيحين ليسا مقدسين، وبالتالي فإن نقد ما فيهما مما لم يصح متنا أو سندا أمر مطلوب وباب مفتوح، حتى يعرف الناس أننا أحرار فلا حرج علينا أن نتطرق لهذا النقد على منابر المساجد أو على صفحات الجرايد حتى يسمع القاصي والداني، فنبهت هذه الدراسة إلى أن البحث العلمي له قواعده ومؤهلاته، وله ظروفه وله أسلوبه، وإن صغار طلبة العلم يعرفون أن العلم يُراعى فيه طبيعة المتعلم، ويراعى فيه مخاطبة الناس على قدر عقولهم، وتحديثهم بما يعرفون، وإن العالم الداعي إلى الله تعالى حريص على عدم إثارة فتنة وترسيخ شبهة قد يصعب ردها، وهو أمر تقتضيه الحكمة وأساسيات الدعوة

الدافع لكتابة هذه الدراسة:

- التنبيه على غياب احترام التخصص لدى كثير من الناس في مجتمعنا، حيث إن كثيرا من المنتقدين للأحاديث المروية ليسوا من المختصين بالحديث النبوي، إنما يختصون ببعض المهن، فلما فشلوا في مضمار تخصصهم جربوا أنفسهم في نقد الأسانيد والأخبار، وساعدهم في ذلك التجرؤ على الدين في ظل غياب من يحميه، ولو أنهم تجرأوا على تخصص آخر كالطب مثلا، لوجدوا طريقهم إلى المحاكم.

- التذكير بأنه يوجد من يحمل شهادات في تخصص الحديث، لكن الشهادة لا تعني بحال أن صاحبها أصبح ناقدا للحديث، ومن السهولة بمكان الحصول على الشهادة، لكن النظر في مَنْ منحه الشهادة ؟ وكيف حصل عليها؟، وما هو العلم الذي يحمله ويمارسه؟

- التحذير بأن بعض الأشخاص يريد الشهرة وأن أسهل طريق لذلك انتقاد أحاديث أجمعت عليها الأمة أو تلقتها بالقبول، لينظر الناس إليه على أنه مجدد وناقد ضنّ الزمان بمثله

- كشف حقيقة من يريد التهوين من أمر كتابين فيهما توثيق لعقيدة وطريقة أهل السنة والجماعة، فيتظاهر انه من أهل السنة ويريد الدفاع عن الكتابين، وذلك بنسف ما فيهما، نصرة لعقائد مبتدعة وأفكار مضللة، ذلك أنه ليس بأيدينا ما يوثق عقيدة أهل السنة سوى هذين الكتابين، اللذين فيهما أيضا الرد الحازم على معتقدات أهل الأهواء، فإذا سقطت الثقة بهذين الكتابين، أصبحنا بلا سلاح وبلا مرجعية، وإن زعزعة الثقة بهذين الكتابين العظيمين –اللذين هما عمدة أهل السنة في الرجوع إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم–، فيه زعزعة للشريعة نفسها

●تسليط الضوء على لوثة الاعتماد على العقل في نقد الأحاديث، حيث إن بعضهم يتسرع في الطعن والنقد لمجرد استشكال عابر، دون أن يتهموا عقولهم، ودون أن يتهموا قدرتهم اللغوية، أو معرفتهم بأصول الفهم والخروج من الإشكال، ودون إدراك أن الاستشكال لا يعني البطلان في نفس الأمر، وكأن علماء الأمة قديما وحديثا كانوا بلا عقل، وهم الذين استخدموا عقولهم في نقد الأسانيد والمتون، وقاموا بتنقية السنة من كل ما علق بها من دخيل، وبينوا ما أشكل من الحديث

حكم الطعن بأحاديث الصحيحين-

يلاحظ أننا لا نجد لكثير ممن يتصدى للطعن بأحاديث الصحيحين مقالات في تفنيد أباطيل العلمانية، ولا في بيان الانحرافات الأخلاقية، ولا في تعرية الفساد الذي ظهر في البر والبحر، ولا في نقد سخافات العقلية الخرافية، ولا في الدفاع عن افتراءات الرافضة بحق الصحابة ،ولا في الذب عن عرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم- ، ولا في الدفاع عن الحجاب الذي يهاجم ويحارب ،ولا في الدفاع عن الفضيلة والطهر الذي يُنادى بطرد أهله لأنهم يتطهرون، وغير ذلك مما يستوجب انشغالنا بالدعوة لديننا ودرء الأخطار المتكاثرة، مما فيه شُغل شاغل عن الالتهاء بنقد مراجع الأمة والتهجم على الصحابة-رضي الله عنهم-، وهذا إنما يُفسر بأنه الجُبن والانخذال، وعدم القدرة على القيام بواجب الدعوة، ومواجهة الباطل، فلا أسهل من مسك القلم والعبث بمقدسات الأمة والتشكيك بمستنداتها بترديد أقوال المستشرقين ومن شايعهم.

ويلاحظ أن من يتعرضون للطعن بأحاديث الصحيحين أنهم كلما وجدوا إشكالا قد حلّه العلماء، أو اعتراضا قد أجيب عنه- ذكروا هذا الإشكال أو ذاك الاعتراض وهوّلوا، وأغفلوا الجواب العلمي، أو لم يبحثوا عنه أصلا، لهذا فإن الطَّعْنَ في شَيْءٍ مِن أحاديث الصحيحين مِمّا لَمْ يتكلم فيه أحد مِنَ النقاد المتقدمين، ومما لا يستند إلى أسس النقد من عالم متخصص مع إهمال إجابات العلماء وعدم التفريق بين ما يمتنع صحته وما لا يمتنع- إنما هو اتباع لغير سبيل المؤمنين، وضَلالٌ مُبينٌ ، وبدعةٌ عظيمةُ ، وتوهين للصحيحين، وتجرؤ على مرجعية أهل السنة، وخدمة لأهل الأهواء والعلمانيين

وهو قبل ذلك تجاهل لكل الجهود العظيمة التي بذلها علماء الحديث ونقاده في جمع السنة والرحلة لها، وتتبع رواتها، ومعرفة أحوالهم من الجرح والتعديل، والتنبه العظيم لأخطاء الثقات من خلال علم العلل، الذي هيأ الله تعالى له علماء متفرغين، شهد لهم بالتحقيق والإتقان والدقة العدو

قبل الصديق، وتلقت الأمة مصنفاتهم بالرضا والقبول، وإن وجود بعض الانتقادات اليسيرة على بعض أحاديثهم، إنما هو تأكيد لهذا الرضا وهذا القبول، والسعيد من عُدت غلطاته. ويكفي هؤلاء فخراً أنهم اعتمدوا السنة مما صح عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– مرجعا وطريقا ومذهبا، ولم يعتمدوا رأيا أو شخصا أو مذهبا: مرجعا يتحاكمون إليه، استنادا إلى قوله تعالى:(فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكموك فيما شجر بينهم....)–النساء/65–

الاحتجاج بصنيع بعض المحدثين المعاصرين:

الملاحظ أن بعض من يتصدى للطعن في أحاديث الصحيحين يحتج بأن بعض العلماء المعاصرين مثل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله– له انتقادات على بعض أحاديث الصحيحين، وأن له فيه أسوة حسنة، قال الدكتور محمد حوى :

"طالما أكدت على أن السنة حُجّة من حيث المبدأ إذا استوفى الحديث شروطه، وأن نقد أحاديث بعينها لن يكون مطعناً في السنة ولا في من قام بالنقد، وهذا الشيخ ناصر الألباني قد نقد عشرات الأحاديث في صحيح مسلم وشيئاً يسير جداً في صحيح البخاري.

فقد ضعف الشيخ ناصر رحمه الله، ما رواه مسلم عن طريق أبي الزبير المكي عن جابر بن عبدالله معنعناً (أي بصيغة (عن) –وهي 35 حديثاً– لأن أبا الزبير مدلس.

إضافة إلى نحو خمسة عشر حديثاً أخرى (ينظر تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم) للباحث محمود سعيد ممدوح، مع أني ها هنا أؤكد اعتراضي على منهج الباحث محمود سعيد في نقد كلام الشيخ ناصر وأسجل اعتراضي على عنوان الكتاب أساساً. لكن الشاهد أن انتقاد الألباني– أصاب أو اخطأ – لبعض ما في الصحيحين لم يجعله محل تهمة أبداً." ()

والجواب عن ذلك :

- إن من يحتج بصنيع الشيخ ناصر– رحمه الله– لا يعتد أصلا بأحكامه على الأحاديث جملة وتفصيلا، خاصة أن الشيخ معروف بنقده لأدلة مخالفيه من الصوفية ، والمذهبيين وأنه يصحح أحاديث يردونها، أو يرد أحاديث يصححونها، فكيف يتخذون الخصم حكما وشاهداً ؟!

- إن الشيخ ناصر متخصص في علم الحديث والنقد، وله باع طويل في معرفة التخريج والجرح والتعديل، وعلل الحديث، وله اطلاع واسع على مصادر السنة ومناهج النقاد، فمثله إذا صحح أو انتقد رواية معينة، فإنما يتكلم في تخصصه وما يتقنه وبناء على قواعد النقاد حسب اجتهاده، ومؤلفاته وجهوده في خدمة السنة تشهد له بذلك، بينما من رأيناه يطعن في أحاديث

الصحيحين ممن يستشهد بالشيخ ناصر لم نر له في خدمة السنة جهدا، ولم نرَ ما يدل على تخصصه وإتقانه لعلم الحديث، اللهم سوى إتقانه لتكرار كلام السابقين وأهل الأهواء، ونقله من كتب بعض المخالفين للسنة ، دون أن يعزو.

- إن الشيخ ناصر نفسه وإن كان متخصصا في علم الحديث، إلا أنه بشر يؤخذ منه ويرد، وهنا يتولى أهل الاختصاص تعقبه فيما يرونه أخطأ فيه، سواء من حيث الأسلوب، مثل قوله:(صحيح أخرجه البخاري) ونحو ذلك، إذ الأصل أن يكون مجرد العزو لأحد الصحيحين كافيا بالحكم بالصحة

أم من حيث المضمون، في أحكامه التفصيلية ونقده لبعض روايات الصحيحين()

4 – وهو في كل ذلك إنما يصدر عن تخصص وخبرة وقواعد النقد، والمتخصصون يتعقبونه بناء على القواعد نفسها، لأن الشيخ أو غيره قد يخطيء في فهم أو تطبيق بعض قواعد النقد، والحوار العلمي الهادف، مع حسن النية والبعد عن دواعي الشهرة، كفيل بالتوصل للحق، وهذا الدارقطني وهو المتخصص الخبير بهذه الصنعة أُخذ عليه أخطاء في نقده لأحاديث الصحيحين، لكن يُغتفر له ذلك لأنه مجتهد في إطار تخصصه، فالمتخصص المؤهل يُعذر بخلاف غيره.

انتقادات الحفاظ السابقين:

وقد يحتج بعضهم بوجود انتقادات سابقة، والجواب عن ذلك: أن كلام بعضِ الحفاظ السابقين مثل الدارقطني وغيره في بعض أحاديثِ الصحيحين لا يخرجهما عن مكانتهما وتلقي الأمة لهما بالقبول، وأن الأصل صحة ما فيهما ، لإنَّ أحاديثَ «الصحيحين» أقسامٌ ثلاثة :

1– قسم : لم يتكلم فيه أَحد من الأَئمة الحفّاظ ، وهو القسم الأكبر: فهذا صحيحٌ ، مجمع على صحته متلقى بالقبول .

2– وقسم : تكلم فيه بعض المنتسبين إلى العلم من غير المختصين بعلم الحديث ، أو بعض أهل الفرق كالمعتزلة وغيرهم ، ولم يسبقهم أَحد من الأَئمة إلى ذلك : فهؤلاء لا قيمة لطعنهم ولا اعتبار، سواء ذكروا علة أَو لم يذكروا . فكلامهم قلّ أو كثر لا أَثر له ولا تأثير ، إلا أَنْ يكون أثره في دَلالته على جهْلهم، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه أكثر المعتزلة من رد أحاديث عذاب القبر، ورد أحاديث الرؤيا، ورد أحاديث النزول الإلهي في الثلث الأخير من الليل، ورد أحاديث نزول عيسى بن مريم أو خروج الدجال آخر الزمان، كل ذلك بحجة مخالفة العقل ، وهي كلها في

الصحيحين ومما تواتر معناه ، وقد أبانوا بذلك عن جهلهم بالسنة وفقهها، وأبانوا عن مرجعيتهم وهي عقولهم وأصولهم التي قدموها على النصوص الصحيحة الصريحة.

3- وقِسم : تكلم فيه بعض الحفاظ المتقدمِين، وكانوا من أَئمة الحديث والعلل ومعرفةِ الرجال، وأَصحاب اتباعٍ واستقامة، اجتهدوا وانتقدوا بعض الروايات أو الطرق مما رأوه لم يبلغ درجة شرط الصحيح، وقصدهم خدمة الصحيحين والدفاع عن السنة، مع تعظيمهم لمكانة الصحيحين، وشعورهم أن ما قاموا به إنما يؤكد المنزلة العالية ورضا الأمة بجهودهم

فأَحاديث هذا القسم في«الصّحيحين» يسيرة، وحال أحاديث هذا القسم كحال غيره من أحاديث كتب السنة ، لكلّ عالم مجتهد اجتهاده، فربّما كان الصواب فيها التصحيح ، كما هو قول الشيخين وهو الغالب ، أَوِ التضعيف -وهو نادر- كما هو قول مخالفهما .

على أَنَّ جملةً كبيرة من أحاديث هذا القسم ليس خلاف العلماء في صحة أصلها، وإنما نزاعهم في بعض ألفاظها، أو طرقها ونحو ذلك. كما هو معلوم لدى أهل الاختصاص، وتفصيل ذلك في في المراجع المختصة – مثل كتاب هدي الساري للحافظ ابن حجر، وكتاب الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي، وغيرهما

الشروط المطلوبة فيمن ينتقد الأحاديث عموما وأحاديث الصحيحين خصوصا:

هناك شروط تفرض نفسها على كل من يتصدى لنقد الحديث قياما بواجب الأمانة، وعملا بمبدأ التناصح الذي هو دليل على حب الخير للناس، والتمسك بالدين، ولا شك أن علم الحديث أحد علوم الشريعة المهمة، وإن الغاية منه هو خدمة السنة النبوية جمعا ورواية ودراية، وهو بذلك أمانة ومسؤولية عظيمة، وبيان للعلم، قال تعالى: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أُوتوا الكتاب لتبيننَّه للناس ولا تكتمونه...)-آل عمران/ 187- لأن اعتماد المكلفين واعتماد الفقهاء المجتهدين واعتماد المفسرين وغيرهم سيكون بناء عليه، ومن هنا نجد الإمام الشافعي-رحمه الله- وهو من لا يخفى مقداره في العلم والفقه واللغة والقدرة على الاجتهاد، يضرب لنا أروع الأمثلة للقيام بواجب الأمانة فيقول للإمام أحمد-رحمه الله-: (أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا صح الحديث فأعلمني به...)()

وهذا إنما يدل على تواضع جم واحترام لشروط النقد، وأسوق فيما يلي ما توصل إليه فهمي القاصر من شروط أرى أنه ينبغي أن تتحقق لدى من يتعرض لنقد الحديث، نحن بأمس الحاجة إليها في زمن كثر فيه طلاب الحديث، وكثر فيه الناقدون، وكثر فيه المشككون، وكثرت فيه

الأهواء وكثر فيه طلاب الشهرة، وما أسوقه قابل للنقد والمراجعة والتنقيح ونصيحة الناصحين: وصولا لشروط موضوعية وأسس سليمة، حسما لفوضى التعرض لمصنفات الحديث في هذا الزمن.

الشرط الأول: أن يكون الناقد من أهل السنة والجماعة:

فالشيخان البخاري ومسلم– رحمهما الله تعالى–، هما من أهل السنة والجماعة، وقد صنفا كتابيهما على طريقة المحدثين من أهل السنة، فليبس من اللائق ولا من المعقول أن يأتي شخص يخالفهما في المعتقد والمنهج فينتقد أحاديثهما

وكون الناقد من أهل السنة يقتضي أن يعتقد أن الحديث الصحيح أصل في ذاته، يُحتكم إليه ولا يُحاكم إلى غيره، حتى يكون النقد موضوعيا، لأن أصحاب المذاهب العقدية عموما يعدون المذهب أصلا، ويردون كل حديث يخالف مذهبهم وقواعدهم

وهذا الإمام الشافعي يرسخ مبدأ اعتماد الحديث أصلا فكان يقول للإمام أحمد: "حديث كذا وكذا قوى الإسناد محفوظ؟ فإذا قال احمد نعم جعله أصلا وبنى عليه " ()، والبناء على الحديث يشمل أمور الاعتقاد والفقه والسلوك وكل شئون الحياة، ومثل هذا المنهج لو اتخذناه لكنا جديرون بوصف الاتباع والتحاكم للشريعة

ونعني بكون الناقد من أهل السنة أن لا يكون متلبسا ببدعة اعتقادية– كالاعتزال والخروج والتشيع ونحو ذلك– ، وذلك أن النقد يُقبل من ناصح عالم من أهل السنة، ومن ينقد كتبهم من غيرهم لا عبرة بنقده، ولا وزن له، حيث يُتهم بأنه يسعى لتأييد اتجاهه وطريقته الاعتقادية المخالفة لمذهب أهل السنة، ونقد أحاديث تخالف مذهبه، إضافة إلى أن المخالفين لأهل السنة يكونون عادة على جهل في طريقة أهل السنة وأصولهم()

ثم إن هؤلاء لا خبرة لهم ولا قدرة على التمييز بين ما يصح أن يكون حديثا وما لا يصح، قال الحافظ ابن رجب في : (في ترجمة عبد الغني المقدسي): «ولقد عُقِد مرةً مجلسٌ لشيخِ الإسلامِ أبي العباسِ ابنِ تيميةَ، فتكلمَ فيهِ بعضُ أكابرِ المخالفينَ، وكان خطيب الجامع. فقالَ الشيخ شرف الدينِ عبد الله أخو الشيخِ: "كلامنا معَ أهل السنة، أما أنت: فأنا أكتب لك أحاديثَ من الصحيحينِ، وأحاديثَ من الموضوعات، وأظنه قال: وكلاماً من سيرةِ عنترَ فلا تميّزُ بينهما"! ، فسكت الرجل».()

ونحو هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن فُرض أن أحدا نقل مذهب السلف كما يذكره، فإما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب، وأمثالهم ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يُعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلا عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري، ومسلما، وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك، ففيها عجائب، وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك إما عند الموت، وإما قبل الموت، والحكايات في هذا كثيرة معروفة..()

وهذا الشرط مستوحى من طريقة النقاد في رد رواية المتلبس ببدعة إذا روى حديثا يوافق هواه ويؤيد نحلته، فكذا إذا طعن المبتدع في حديث يخالف معتقده فهو مردود للخشية من الغرض والهوى ونُصرة ما يعتقده.

قال ابن قتيبة: – مبينا سبب رواية أهل الحديث عن بعض المبتدعة– :" فإن هؤلاء الذين كتبوا عنهم أهل علم وأهل صدق في الرواية، ومن كان بهذه المنزلة فلا بأس بالكتابة عنه والعمل بروايته، إلا فيما اعتقده من الهوى، فإنه لا يُكتب عنه ولا يُعمل به، كما أن الثقة تُقبل شهادته على غيره ولا تُقبل شهادته لنفسه ولا لابنه ولا لأبيه ولا فيما جرّ إليه نفعا أو دفع عنه ضررا وإنما منع من قبول قول الصادق فيما وافق نحلته وشاكل هواه لأن نفسه تُريه أن الحق فيما اعتقده وأن القربة إلى الله عز وجل في تثبيته بكل وجه، ولا يُؤمن مع ذلك التحريف والزيادة والنقصان"()

فلو نظرنا في طائفة الشيعة الرافضة مثلاً ، لوجدناهم لا يعتدون بالصحيحين ولا بمحدثي أهل السنة عموما، وسبب ذلك واضح وهو أن أحاديث الصحيحين تهدم مذهبهم من أساسه، فهي مملوءة بفضائل الصحابة عموما، وفضائل أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير، وفضائل السيدة عائشة، وفضائل أبي هريرة– رضي الله عنهم أجمعين، ولا يوجد فيهما شيئا عن الوصية بالخلافة لعلي–رضي الله عنه–، وليس فيهما ما يدل على عصمة الأئمة وأن الوحي ينزل إليهم، ونحو ذلك من أصول الشيعة، بل يوجد فيهما ما ينقض أصولهم وينسف معتقدهم، فلا عجب أن نجدهم يوجهون سهام الطعن المليئة بالجهل والتحامل والكراهية، ومقابل ذلك تجدهم يروون

ويحتجون بروايات مكذوبة أو واهية لا يخفى على طالب علم مبتدىء ما يلوح فيها من علامات الوضع والتصنع والخرافة ونصرة المذهب، ولهذا لا يُعد الصحيحان أصلا ومرجعا للاحتكام بيننا وبينهم، ولو اتخذنا الصحيحين مرجعا وحكما بيننا وبينهم لانتقض مذهبهم من أساسه

فمثلا: هل يسكت الشيعة عن حديث مرض وفاة النبي- صلى الله عليه وسلم- الذي قال فيه بمحضر من الصحابة -رضي الله عنهم-:(مروا أبا بكر فليصل بالناس...)() لا عجب أن الشيعة يردون مثل هذا الحديث لأنه يُثبت أفضلية أبي بكر الصديق- رضي الله عنه-، وبطريقة واضحة وصريحة لا لبس فيها، ويُثبت أن النبي – صلى الله عليه وسلم – توفي وهو راض عنه، فمن هنا فإن كل نقد وكل طعن يأتي من الشيعة ومن شايعهم في أحاديث الصحيحين لا قيمة له ولا وزن له ، هذا إذا سلمنا أهليتهم للنقد الحديثي، وهم ليسوا أهلا لذلك، فعلم الحديث ومعرفة النقد ليس من صنعتهم.

ولو أخذنا المعتزلة مثالا آخر ، لوجدناهم يضعِّفون ويردون أحاديث في الصحيحين وغيرهما لأنها تخالف أصولهم ومعتقدهم، لهذا تجدهم يردون أحاديث الرؤيا في الآخرة، وأحاديث الصفات، وأحاديث عذاب القبر، وغيرها

وقد نحا كثير من المتكلمين-من غير المعتزلة- قريبا من هذا النهج لكن بشكل أخف، قدماؤهم عموما- احترموا النص فأثبتوا أحاديث الصحيحين لكن أولوها،(كما هو حال ابن فورك في كتابه: مشكل الحديث) أما المتأخرون ، فنجد بعضهم يتجرأ فيضعفون ويردون، ومثال ذلك، حديث الجارية (أين الله ؟ قالت: في السماء.....) في صحيح مسلم()، طعن فيه الشيخ محمد زاهد الكوثري() ولا يوجد مسوغ للطعن فيه سوى أنه لا يتفق مع أصول المتكلمين في مسألة صفة العلو لله تعالى، وإلا فالحديث صحيح له طرق متعددة وشواهد متعددة، لكن التعصب يُعمي ويُصم

فمن هنا كان كل نقد أو طعن يأتي من رجل ينتحل مذهبا عقديا مخالفا لمذهب أهل السنة والحديث غير مقبول لأنه متهم بأنه يدافع عن مذهبه ونحلته، بتوهين ما صح مما يخالف ذلك، ومن هنا نجد التعسف في طريقة النقد والاعتماد فقط على ما يدعونه عقلا، ومن هنا كان كتاب ابن قتيبة في مجمله، رداً على طريقة هؤلاء في استشكال الروايات والتسرع في ردها، وكان يلزم هؤلاء رد كل ما جاء في القرآن مما يخالف أصول اعتقادهم، لكنهم لا يستطيعون فلجأوا للتعسف في تأويلها، كما تأولوا آيات الصفات، وآيات الرؤيا والنظر إلى الله تعالى في الآخرة.

فأصحاب المذاهب العقدية عموما يعدون المذهب أصلا، ويردون كل حديث يخالف مذهبهم وقواعده

وقد تنبه علماءنا السابقون لأثر الاتجاه العقائدي في التعامل مع الثابت من السنة، ويدل على ذلك ما كتبه ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث، وما نقله من طعون المعتزلة في الأحاديث ورده لشبهاتهم

ويدل لذلك أيضا ما فعله الحاكم في المستدرك:

حيث تعرض الحاكم رحمه الله لكل من تكلم في أبي هريرة رضي الله عنه ، وجعلهم أصنافاً ، وكأنه يرد على هؤلاء المعاصرين فقال رحمه الله : "وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار، إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم – الذي هو كفر– فيشتمون أبا هريرة ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه، تمويهاً على الرعاع والسَفِلة، أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي– صلى الله عليه وسلم– خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة.

أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفَّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي – صلى الله عليه وسلم– في إثبات القدر لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه: أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها .

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه وأخباره ، تقليداً بلا حجة ولا برهان ، تكلم في أبي هريرة ، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفيه، إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه .

وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها ، أنا ذاكر بعضها بمشيئة الله تعالى " أهـ . ثم أخذ الحاكم يذكر بعض الأحاديث التي استشكلت من أحاديث أبي هريرة ويجيب عنها ()

قلت: وقد امتاز أهل السنة بأنهم لم يكونوا يجرحون مخالفيهم من أهل الأهواء والبدع إلا إذا كانت بدعته تؤدي إلى كفر، أو وقوع في صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– أو أن يكون داعية إلى بدعته، لأن الداعية قد يحمله تزيين بدعته على تحريف الروايات وتسويتها على

ما يقتضيه مذهبه، أو لم يكن داعية ولكن حديثه موافق لما يدعو إليه، ويرون في ذلك كله ما يشكك في صدقه وأمانته، فالخلاف في التجريح بين أهل السنة وغيرهم راجع في الحقيقة إلى الشك بصدق الراوي وعدالته وضبطه لما يرويه، وليس إلى مجرد الخلاف المذهبي الطائفي، وهي قاعدة ثابتة عند المحدثين.

ولذلك وجدنا أصحاب الكتب الستة وفي مقدمتهم الشيخان يحتجون بأحاديث جماعة من المبتدعة الثقات في كتبهم ماداموا مستوفين لشروط الرواية، فقد حدَّث البخاري عن عباد بن يعقوب الرواجني الذي كان يقول فيه ابن خزيمة : حدثنا الصدوق في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب، واحتج بمحمد بن زياد الألهاني وحريز بن عثمان الرحبي، وهما ممن اشتهر عنهما النصب، وعمران بن حطان الخارجي، وأبان بن تغلب الذي قال فيه الذهبي : " شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته "()، وذلك قمة العدل والإنصاف.

الشرط الثاني: التخصص في علم الحديث:

وهو شرط أساسي، حيث ينبغي أن لا يتكلم شخص في علم إلا إذا أتقنه ومهر فيه، وقد قال الحكماء: "قيمة كل امرىء ما يُحسن"، وقالوا: "إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بالعجائب" وعندما يتكلم الشخص في تخصصه الذي يتقنه فإنما يحترم نفسه ويحترم غيره ويبتعد عن إيقاع الناس في الخطأ والجهل والضلال، ويلتزم بأمانة العلم، فكما أنه من الأمانة أن يتكلم العالم ويبين فيما يعلمه من الحق التزاما بقوله تعالى:(لتبيننه للناس ولا تكتمونه)-آل عمران/ 187- وقوله عليه السلام:(من سئل عن علم فكتمه أُلجم بلجام من نار يوم القيامة)()

كذلك من الأمانة أن لا يتكلم الشخص فيما لا يحسنه، وقد كُلفنا أن نتكلم فيما نُحسن ونعمل ما نحسن، وأن نتحرى الحق، والحق لا يُعرف سوى بالعلم والفهم والبحث، والتخصص خير وسيلة إلى ذلك، وإنما نهضت الحضارة الحديثة باحترام مبدأ التخصص، فنشط البحث والاختراع، وتراكمت المنجزات، حتى تحقق ما نراه من الرقي والتقدم ووسائل التقنية والرفاهية، في كافة المجالات

فقديما مثلا كان الطبيب يطبب في كافة أمور الجسد، بينما نجد اليوم التخصص في كل عضو في الجسد، فهناك تخصص الباطنية وتخصص الجلدية وتخصص العيون وتخصص القلب، وهكذا، ولا تجد طبيبا متخصصا في العيون مثلا يقوم بعمليات جراحية للقلب أو في

الجلدية وهلم جرا مع أنه طبيب، لكن للأسف نجد من تعلم شيئا من الفقه أو شيئا من التفسير، يريد أن يجعل نفسه علامة في كل شؤون العلم الشرعي، وتجده يقدم نفسه على أنه وصي على السنة النبوية، فيصحح وينتقد كما يشاء، ويُطيح بجهود العلماء المتخصصين على مدى القرون، فمن هنا تحدث الفوضى، وهو يعبر عن فساد الذوق وضعف الورع وعدم الشعور بالمسؤولية.

وهذا سيكون خصمه رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يوم تبلى السرائر، وسيكون خصمه أهل التخصص في علم الحديث ونقده، أمثال الأئمة أحمد والبخاري ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم ممن شيدوا صرح علم الحديث والنقد، ونريد اليوم أن نهدم هذا الصرح بجرة قلم .

وتأصيل مسألة احترام التخصص من الكتاب والسنة وعمل الصحابة وتاريخ علمائنا كما يلي:

من الكتاب الكريم :

- نجد قوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ)النحل- ، فأمر تعالى بسؤال أهل التخصص، فلا يجوز أن يفتي في مسائل الفقه غير فقيه متقن، يعرف الأدلة وطرق الاستنباط، وهكذا علم التفسير والحديث واللغة وغيرها كما قال تعالى:چگ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ںٹ ھ چ النساء
- ونجد في كتاب الله تعالى أيضا: قوله تعالى:چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ آ ل عمران، فهذه الآية الكريمة ترشد أن واجب البيان في العلم إنما هو لأهل الكتاب أي العلماء، وكل عالم يبين ما يعرفه من الحق

ونجد في كتاب الله أيضا قوله تعالى: (چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ چ الأعراف ، فأي قول يتعلق بسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم- سواء كان تصحيحا أو نقدا، إن لم يكن صادرا من أهله، فهو قول على الله بغير علم، لأن السنة وحي، وهي بيان كتاب الله، ومرجعها إلى الله تعالى، وقد أمر الله بها في قوله تعالى : چ ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓچ الحشر، فالمتكلم فيها بغير علم وتخصص متقوِّل على الشريعة.

وقد تكلم العلامة ابن القيم-رحمه الله- في كتابه (إعلام الموقعين) عن خطورة التكلم بغير علم وتمكن، فقال:) ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق، فيكون عالما بما يبلغ صادقا فيه، ويكون مع ذلك حسن الطريقة، مرضي السيرة، عدلا في أقواله وأفعاله متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا

يجهل قدره وهو من أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ؟ فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته وأن يتأهب له أهبته، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به، فإن الله ناصره وهاديه .....وليوقن أنه مسئول غدا وموقوف بين يدي الله تعالى()

ثم بين-رحمه الله- إثم وخطورة القول بغير علم، ونقل نقولا مفيدة عن السلف فمنها:

- روى الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوما يتمارون في القرآن فقال) :إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا ، ولا يكذب بعضه بعضا ، فما علمتم منه فقولوا ، وما جهلتم منه فكلوه إلى عالمه() (

فأمر من جهل شيئا من كتاب الله أن يكله إلى عالمه ، ولا يتكلف القول بما لا يعلمه .

- وعن مجاهد عن عائشة أنه لما نزل عذرها قبل أبو بكر رأسها قالت :قلت :ألا عذرتني عند النبي -صلى الله عليه وسلم -، فقال :أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت ما لا أعلم ؟

- وقال ابن مسعود: من كان عنده علم فليقل به، ومن لم يكن عنده علم فليقل "الله أعلم "فإن الله قال لنبيه : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين(

-وقال أبو حصين الأسدي: إن أحدهم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر لجمع لها أهل بدر

وقال مالك: من فقه العالم أن يقول " :لا أعلم "فإنه عسى أن يتهيأ له الخير .وقال :سمعت ابن هرمز يقول :ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده "لا أدري "، حتى يكون ذلك أصلا في أيديهم يفزعون إليه

-وقال عبد الرحمن بن مهدي: جاء رجل إلى مالك ، فسأله عن شيء فمكث أياما ما يجيبه ، فقال :يا أبا عبد الله إني أريد الخروج ، فأطرق طويلا ورفع رأسه فقال :ما شاء الله، يا هذا إني أتكلم فيما أحتسب فيه الخير ، ولست أحسن مسألتك هذه ()

ومن السنـة :

نجد جملة من الأحاديث الصحيحة التي تؤصل لوجوب احترام التخصص، مثل قوله -صلى الله عليه وسلم:-

-)من يرد الله به خيرا يفقه في الدين()(

فالفقه في الدين أمر ممدوح وهو نعمة وعطاء من الله تعالى، يختص به من يشاء من عباده ممن أخذ بالأسباب وأُوتي فهما، واجتهد وسهر ورحل والتقى بأهل العلم، فوفقه الله للفقه والمعرفة، فهو ليس لكل الناس

- وفي حديث آخر قال):فذلك مثل من فقه في دين الله ()(ذكر ذلك في معرض بيان أصناف الناس في الانتفاع بالهدى والعلم، وكما أن الأراضي تختلف في خصوبتها وقدرتها على الانتفاع بالمطر، كذا العقول والقلوب، تختلف في معرفة الشرع وفهمه والانتفاع به
- وفي باب التبليغ ندب النبي –صلى الله عليه وسلم –إلى تبليغ حديثه وأدائه بإتقان، وعدم التصرف فيه بما يفهمه الراوي، وجعل العلة في ذلك أن حامل الحديث قد لا يفقه ما فيه حق الفهم، وأن الأولى له ترك الفهم والاستنباط لأهله، فقال):نضّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فحفظها، فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع (، وفي رواية):ربّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه () (

ومثلما أن حامل الحديث قد لا يفقه ما فيه، فكذا قارىء الحديث قد لا يفهم ما فيه، وقد يستشكله، فواجبه أن لا يتسرع بالطعن بل يترك ذلك لمن يفهمه ويدفع عنه الإشكال.

- وقال–صلى الله عليه وسلم–في معرض معاتبة من أفتى بغير علم):ألا سألوا إذا لم يعلموا؟ !إنما شفاء العِيِّ السؤال ()(ومعنى هذا أن الذي أفتى بغير علم قد تسبب بهلاك نفس مؤمنة، وكان واجبه إذا لم يعلم أن يسأل ويتحقق، بدل أن يجازف، فكان درسا للصحابة في احترام العلم وأن الفتوى ليست لكل أحد، ومن هنا لا نعجب إذا رأينا الصحابة يتدافعون الفتوى، كل يود أن أخاه يكفيه ذلك

–5وقال –صلى الله عليه وسلم –في معرض بيان خطورة القضاء وانه ينبغي أن يكون بعلم وعدل :

) القضاة ثلاثة :اثنان في النار وواحد في الجنة، رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار، ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار (.((

وإنما كان القضاء بهذه الخطورة لأن القاضي يخبر عن الله عز وجل في حكم هذه الواقعة، فهو أمانة عظيمة، تحتاج علما وفقها وخبرة وعدلا، والذي يعنينا هنا هو القسم الأخير، وهو الذي لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل، فقد توعده الحديث بأنه في النار، وهكذا حال كل من

يتكلم دون أن يعرف الحق، فمن قضى بصحة حديث عن جهل يخشى عليه من هذا الوعيد، وكذا من يقضي ببطلان حديث صححه أئمة الحديث المختصون يخشى عيه من هذا الوعيد، لأنه قضى بغير علم، وطريق معرفة الحق هو التخصص والبحث العلمي الموضوعي والبعد عن الهوى وعدم الخضوع لعصبية أو مواقف مسبقة)فماذا بعد الحق إلى الضلال (

والنصوص في ذلك كثيرة، وهي إنما تدل على تفاوت الناس في الفهم والفقه ومعرفة الأدلة، وفي ذلك رد على كل من يذهب إلى أن العلم الشرعي والنقد مشاع لكل أحد

ويكفينا هنا التذكير ببعض الحالات :، منها :حالة محمد شحرور، الذي كتب في تفسير القرآن فأتى بالعجائب، ويعلم ذلك المتخصصون في التفسير، والحالة الثانية :المهندس جواد عفانة، الذي تعدى على صحيح البخاري، وكتب ما سماه)صحيح صحيح البخاري (فأتى بالعجائب أيضا، وبفضل الله فإن أمثال هذه الكتابات من غير المتخصصين لا يقيم لها الناس وزنا، وليس لها قيمة في البحث العلمي، وذلك أن الناس بفطرتهم يعرفون من أين يتلقون العلم، وإذا لقيت كتابات هؤلاء قبولا واستحسانا عند بعض العامة –ممن لا يفرق بين الحديث وبين حكاية من سيرة عنترة–، فذلك لأن الباطل لا يعدم أنصارا، لهذا لا تستغرب أن نجد من يناصر شحرور أو جواد عفانة، أو د .محمد حوى على ما سطرته أيديهم من تطاول على أحاديث الصحيحين، فكما قال أحدهم :لو خرج الدجال لوجد أنصارا.

الشرط الثالث :إتقان الصنعة الحديثية، ومعرفة أسس التصحيح وأسس النقد

وهذا شرط متفرع عن الشرط السابق، لأن التخصص وحده لا يكفي –فهناك الكثير ممن يحملون شهادة التخصص في علم الحديث –لكن بينهم وبين النقد أوديةً وجبالا –، فلا بد من إتقان الصنعة وتوفر الملكة النقدية، والمطلع على تاريخ السنة وتاريخ النقد، يجد أن المتخصصين في علم الحديث كانوا من الكثرة بمكان، لكن النقاد كانوا قلة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء

فمثلا :الإمام الشافعي محدث، لكنه شعر أنه ليس متخصصا في نقد الحديث ولا متفرغا له لانشغاله بالفقه، فاعتمد في النقد على الإمام أحمد ()

وهؤلاء الذين كانوا يسألون ابن معين في الجرح والتعديل كانوا محدثين ومتخصصين، لكنهم كانوا يسألون العالم الناقد الخبير الممارس وهو ابن معين

انظر أيضا إلى الترمذي وهو المحدث المشهور، يسأل شيخه البخاري في علل الحديث، ومن طالع كتاب)العلل الكبير للترمذي (يعرف مدى احترام الترمذي لشيخه البخاري وإذعانه لنقده وأحكامه، وليس ذلك إلا اعتراف من الترمذي لصاحب الصنعة وتسليم بأحكامه

ولا ننسى موقف الإمام مسلم، وهو الإمام الناقد كيف أنه أذعن لشيخه البخاري عندما أوضح له علة إحدى روايات حديث كفار المجلس ، فقد انكب عليه يقبله ويقول له):لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك()(

وهذا البرقاني :الذي وصفه الإمام الذهبي بقوله ":الحافظ الثبت شيخ الفقهاء والمحدثين ()"، ومع ذلك فإن هذا الحافظ قد أذعن للدارقطني وعرف مقداره وكتب عنه سؤالات في الجرح والتعديل ، ثم كان الجامع لما أملاه الدارقطني من علل الحديث، بعد سؤالات المحدث أبو منصور الكرخي، وهو محدث أيضا ()

وهكذا، نجد أن تمييز الصحيح من السقيم ونقد الروايات نهض به فئة من علماء الحديث الذي تضلعوا من أدوات الملكة النقدية، لهذا قال الحافظ ابن حجر واصفا علم العلل الذي هو أساس لمن ينقد الأحاديث) :وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا قليل من أهل هذا الشأن()(.

ولهذا لما توفي أبو زرعة الرازي)ت (264:رحمه الله قال الإمام أبو حاتم)ت" : (277:ذهب الذي كان يُحسن هذا المعنى،ن ما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يُحسن هذا() "

وهنا يحق لنا أن نسأل هل هؤلاء الذين ينقدون أحاديث الصحيحين ممن يُحسن علم العلل ؟!

لهذا فإننا نرحب بأي نقد يأتي من متخصص، متقن لصنعة الحديث وقواعد النقد، وعالم بمنهج الشيخين، لا ينطلق من الانتصار لمذهب أو طائفية عقائدية، يطرح نقده أمام أهل الاختصاص، –وليس على صفحات الجرايد أمام العوام وأمام الحانقين على السنة من العلمانيين والمستغربين الذين يفرحون لكل من يهدم لبنة من صرح السنة –فهذا النقد نستقبله بصدر رحب،

ونحاور صاحبه فإما أن يثبت لنا صحة نقده وأما أن نثبت له خطأه في ذلك ويكون مستعدا للتراجع إن ثبت له خطأ نقده.

وقد يقول قائل :وما المانع أن يأتي النقد من غير متخصص في الحديث، فقد يفتح الله على من يشاء ويطلع على علة في متن حديث ما أو في سنده؟ نقول جوابا على ذلك :إن هذا كلام نظري، وإنما يأتي البحث المفيد والنتائج السليمة من أهل الصنعة والاختصاص، والمطلع على انتقادات غير المتخصصين أو انتقادات المذهبيين يجدها عادة تركز على انتقاد متون أحاديث تلقتها الأمة بالقبول، بحجة مخالفة العقل أو القرآن ونحو ذلك، وكأن جيوش المحدثين وعلماء الأمة على مدى القرون كانوا بلا عقل أو كانوا لا يفهمون القرآن، والواقع أنهم كانوا أكثر عقلانية وأكثر فهما وتدبرا للقرآن، لذلك احترموا النصوص واحترموا عقولهم أن تتدخل فيما هو معقول أو فيما هو خارج مجال عقولهم، وإذا انتقد هؤلاء شيئا من الأسانيد تراهم يُظهرون جهلهم لهذه الصنعة ويتمسكون بظواهر الأمر جاهلين خفايا ودقائق هذا العلم.

ثم إن فتح باب النقد لكل من هب ودب يوهن السنة ويوهن مراجعنا العظيمة، بتسلق من لا يحسن النقد، ويجعلها تحت رحمة عقول لا تعرف حجمها ولا تعرف مجالها، ولا تدرك خطورة ما تقول ، ثم هي غير منزهة عن الغرض وطلب الشهرة ، والاشتغال بما لا يعنيها، وصدق رسول الله –صلى الله عليه وسلم –إذ يقول):من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه()(

الشرط الرابع :معرفة منزلة الكتابين ومنهج الشيخين في التصحيح وانتقاء الأحاديث وتخريجها:

عندما تكلم الحاكم في أقسام الصحيحين ذكر أنها عشرة:()خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها.

قال :فأما الخمسة المتفق عليها :فأعلاها اختيار الشيخين، وهو ...ثم سرد ما يراه من شرطهما

وقد تتابع أهل العلم في بيان أن ما يخرجه الشيخان هو أعلى أنواع الصحة، قال ابن الصلاح وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز () "، وقال – :في معرض حديثه عن أقسام الصحيح في الكتب المخرجة ":فأولها صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا، الثاني صحيح انفرد به البخاري –أي عن مسلم –، الثالث صحيح انفرد به مسلم أي عن البخاري ....وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا ":صحيح متفق عليه "يُطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، لاتفاق

الأمة عل تلقي ما اتفقا عليه بالقبول....وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته ....ومن فوائدها القول بان ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول ()"...وقد تتابع علماء الحديث على تأكيد كلام ابن الصلاح()

ذلك أن الشيخين البخاري ومسلما، لهما منهج في انتقاء الحديث الصحيح بيَّنه العلماء، يحسن بمن يريد التعرض لأحاديثهما انتقادا أو استدراكا معرفة هذا المنهج :ويدخل في ذلك:

- معرفة الرواة الذين احتجا بهم، وأن هؤلاء الرواة في المرتبة العليا من الضبط والإتقان، وتمييزهم عمن أخرجا لهم في المتابعات أو الشواهد
- ومعرفة أنهم لا يخرجون الأحاديث الأصول عن كل الثقات، إنما يحتجون بالمشاهير ممن يُعتمد عليه إذا تفرد في الأحاديث الأصول، وسوى ذلك لا يخرجون إلا عمن توبع بعد اعتبار حديثه.()
- ومعرفة منهجهم في تخريج أحاديث جماعة من الرواة ليسوا في الدرجة العليا من الضبط لكن انتقوا من أحاديثهم ما دلت القرائن على أنهم قد حفظوا وضبطوا أحاديث معينة، فمثلا :سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن، احتج بهما مسلم في بعض حديثهما وليس كله، حيث أخرج ما تأكد له أنهما ضبطاه بعد اعتبار حديثهما، ومن هنا انتقد العلماء الحاكم حيث اعتبر أن كل حديث من طريق هذين عدّه على شرط مسلم، بينما مسلم انتقى من حديثهما.
- معرفة طريقتهم في التحقق من اتصال السند، وذلك بإدراك مسألة ثبوت السماع التي يشترطها البخاري، ومتى ينزل عن هذا الشرط، ومسألة إمكان اللقاء عند مسلم، والفرق بين المسألتين، وما يترتب على ذلك، ويتفرع عن هذا الأمر معرفة طريقتهم في اختيار وانتقاء أحاديث المدلسين، ومعرفة مراتبهم، ومتى يصح حديث الراوي سواء عنعن أو صرح بالسماع
- معرفة طريقتهما في استبعاد ما له علة، سواء في السند أو في المتن، وذلك بالنظر في سيرتهم وخبرتهم وعلو شأنهم في هذا الأمر حتى شهد لهم القريب والبعيد، ويكفيهم فخراً أن كبار علماء النقد والمتبحرين في علم العلل، أمثال الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي، لم يستطيعوا أن ينتقدوا عليهم في مجال العلل سوى أحاديث يسيرة، وبعض هذه الانتقادات قُصد به أن الحديث لم يبلغ شرطهما، وليس أنه لم يصح، وبعضها بناء على وجهة نظر تبين أن وجهة نظر الشيخين أو أحدهما هي الصحيحة، وبعضا منها تبين أن الناقد واهم في نقده إياهما، وما يُفترض أنه نقد في محله يعرفه أهل الاختصاص فإنما يدل على ندرة الأوهام وصحة الكتابين وتلقي الأمة لهما

بالقبول، ويدل على أن الأمة اعتنت بهما وحفظت حقهما ولم تعتقد لهما العصمة، وأن الحوار العلمي والنقد مستمر ومقبول ممن هو أهل له

- ولهما منهج في تخريج أحاديث صحيحة في أصلها لكن اختلف الرواة في أداء بعض ألفاظها فيخرجان تلك الألفاظ وينبهان على الراجح منها بمنهج علمي دقيق يعرفه الدارسون، ومن لا يعرف ذلك، إما أن يتهمهما بتخريج ألفاظ لم تصح، وإما أن يعتقد صحة تلك الألفاظ، والعارف يميز بين هذه وتلك، ومرجع ذلك نقاد الحديث الدارسون لمنهج الشيخين.

ولمعرفة علماء النقد بمنهجيهما وسلامته وسعة اطلاعهما جعل بعض أهل العلم ما يخرجانه ميزاناً ومعياراً ، فانتقدوا كل حديث لم يخرجه الشيخان أو أحدهما إذا كان من أحاديث الأصول

قال ابن عبد البر الأندلسي في كتابه "التمهيد ()"عن بعض الأحاديث» :ولم يخرج البخاري ولا مسلم بن الحجاج منها حديثاً واحداً .وحسبك بذلك ضعفاً لها.«

ونقل ابن حجر عن ابن عبد البر قوله » :إن البخاري ومسلماً إذا اجتمعا على ترك إخراج أصلٍ من الأصول، فإنه لا يكون له طريقٌ صحيحةٌ .وإن وجِدَت فهي معلولة.

قال الحاكم " :فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير عن عِلّته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علت ()."

وقال الحافظ ابن مندة في "شروط الأئمة ()"قال :قال سمعت محمد بن يعقوب بن الأخرَمِ)شيخُ الحاكم (وذكر كلاماً معناه هذا" :قلّ ما يفوت البخاريَّ ومسلماً مما يثبتُ من الحديث "

وقال الحافظ البيهقي :عن أحاديث الرش من بول الغلام والغسل من بول الجارية » :وكأنها لم تثبت عند الشافعي حين قال" :ولا يتبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة ."وإلى مثل ذلك ذهب البخاري ومسلم حيث لم يودعا شيئاً منهما كتابيهما()"

قلت :وهذه الأقوال إن دلت على شيء فإنما تدل على منزلة الكتابين وإدراك هؤلاء العلماء أن الشيخين قد بذلا وسعهما في استيعاب ما صح من السنة، وفي هذا ما فيه من تقدير الكتابين، ولا يعني ذلك بحال أنه لا يوجد أحاديث صحيحة خارج الصحيحين، لأن مقصود هؤلاء ندرة وجود صحيح في أصول الأبواب، أما الشواهد فهي موجودة بكثرة

الشرط الخامس :أن لا يكون الناقد متعصبا لمذهب فقهي معين:

حيث إن التعصب المذهبي له أثر في النقد الحديثي كما هو معلوم ، وبعض المذاهب لها أصول، ترد بسببها كل حديث يخالف أصولها، مثل القياس عند الحنفية، ومن الأمثلة المشهورة حديث المصراة، الذي رده الحنفية لمخالفته للقياس في نظرهم ،وقالوا إنه يخالف أصلا :فرد عليهم ابن الجوزي فنقل عنهم قولهم" :الحديث يخالف الأصول ولا يقبل ما يخالف الأصول إلا إذا كان راويه فقيها ولم يكن أبو هريرة فقيها "

قال ابن الجوزي :فالجواب من أربعة أوجه :أحدها أن الحديث أصل في نفسه لأن الأصول هي القرآن والسنة والإجماع والقياس فإن تعلقتم بأنه يخالف القياس فالقياس فرع فكيف يقدح في الأصل ويوضح هذا أن القياس مستنبط يجوز عليه الخطأ والحديث الصحيح قول معصوم فوجب تقديمه ()....

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذي في بحث حديث المصراة المروي عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما :قال بعضهم هذا الحديث لا يقبل لأنه يرويه أبو هريرة وابن عمر ولم يكونا فقيهين ، وإنما كانا صالحين فروايتهما إنما تقبل في المواعظ لا في الأحكام ، وهذه جرأة على الله واستهزاء في الدين عند ذهاب حملته وفقد نصرته ؛ ومن أفقه من أبي هريرة وابن عمر؟ !ومن أحفظ منهما ؟ !خصوصا من أبي هريرة وقد بسط رداءه وجمعه النبي صلى الله عليه وسلم وضمه إلى صدره فما نسي شيئا أبداً ، ونسأل الله المعافاة من مذهب لا يثبت إلا بالطعن على الصحابة رضي الله عنهم()

قلت :إن العصبية المذهبية تؤدي بصاحبها أن يرى أن من واجبه نُصرة مذهبه، ويرى أن الدفاع عنه يقتضي توهين أدلة المخالفين، وتقوية أدلة مذهبه، ولو أدى به ذلك إلى التعسف في التعامل مع الأدلة رداً أو تأويلا، ومن هنا اشتهرت كلمة الفقيه الحنفي أبو الحسن الكرخي):كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا يُحمل على النسخ، أو يُحمل على أنه معارض بمثله(....

قال الأستاذ محمد أديب صالح معلقا على هذا القول بعد أن نقله " :وكان حريا أن تكون المذاهب وأقوال أصحابها تبعا لما نزل به الكتاب وما بينته السنة، فكما أن فتح مجال الاجتهاد والتصرف بالنصوص دون حدود من الكفاءة دينا وعلما ومعرفة بلغة الشريعة وأصولها يُنذر بالخطر والتشتت، كذلك جعل المذهب هو المحور وتطويع النصوص له ولآراء أصحابه فيه المضرة والبعد عن جادة الحق في كثير من الأحيان()"...

ولو أخذنا مثالا وهو الخلاف المعروف في الجهر بالبسملة أو الإسرار بها في الصلاة، فقد تعرض لها ابن الصلاح في مقدمته، وقال :(فعلّل قوم رواية اللفظ المذكور()(...

قال الطيبي وفي قول ابن الصلاح ":فعلل قوم رواية اللفظ المذكور "..إشارة إلى أنه غير راض عن تخطئتهم مسلما، وذلك أن المذكور في المتفق عليه عن أنس قال :صليت مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم –وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ()(وفي رواية) :أن النبي –صلى الله عليه وسلم –وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها (وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن مغفل قال):سمعني أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، فقال :أي بُني مُحدث، إياك والحدث، وقد صليت مع النبي –صلى الله عليه وسلم –وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع منهم أحدا يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت، فقل الحمد لله رب العالمين().

قال الطيبي :فأين العلة ؟ !ولعل المُعلَّ مال إلى مذهبه، والإذعان للحق أحق من المراء() .

وإن نظرة إلى بعض من تعرض للنقد من السابقين ممن ينتسب لمذهب معين، تُعطينا ضوءاً كافيا وتبصرنا بحقيقة القضية

نأخذ مذهب الحنفية مثالا :فطريقة الطحاوي–رحمه الله –في الانتصار للمذهب، وكيفية تعامله مع الأحاديث معروفة، وذلك من خلال كتابه) شرح معاني الآثار(، وقد تصدى له البيهقي–رحمه الله –في كتاب معرفة السنن والآثار .واتهمه بأنه يُسوّي الأحاديث على مذهبه، قال البيهقي في مقدمة كتابه المذكور " :وحين شرعت في هذا الكتاب بعث إلي بعض إخواني من أهل العلم بالحديث بكتاب لأبي جعفر الطحاوي رحمنا الله وإياه وشكا فيما كتب إلي ما رأى فيه من تضعيف أخبار صحيحة عند أهل العلم بالحديث حين خالفها رأيه ، وتصحيح أخبار ضعيفة عندهم حين وافقها رأيه ، وسألني أن أجيب عما احتج به فيما حكم به من التصحيح والتعليل في الأخبار ، فاستخرت الله تعالى في النظر فيه وإضافة الجواب عنه إلى ما خرجته في هذا الكتاب ، ففي كلام الشافعي رحمه الله على ما احتج به أو رده من الأخبار جواب عن أكثر ما تكلف هذا

الشيخ من تسوية الأخبار على مذهبه وتضعيف ما لا حيلة له فيه بما لا يضعف به ، والاحتجاج بما هو ضعيف عند غيره () "

وكذا طريقة ابن التركماني)ت (750في رده على البيهقي)ت (457في كتابه الجوهر النقي في الرد على البيهقي:، حيث يُلاحظ أثر الانتصار للمذهب في النقد()

وبالتأمل في مذهب الأحناف –وهو مذهب فقهي أصولي –، نجد أصحابه يردون من الحديث ما لا يتفق مع أصولهم، مثل أصل):خبر الواحد غير المشهور، لا يخصص عموم القرآن (،لأن التخصيص عندهم نوع من النسخ، بخلاف طريقة جماهير الأصوليين :أن التخصيص نوع من البيان

فرد الحنفية بناء على ذلك جملة من أحاديث الصحيحين وغيرها مما صح عند العلماء، منها : أحاديث الرضاعة، ومنها حديث عائشة) نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضا خمس معلومات) المخرج في صحيح مسلم وغيره()، وحديث) :لا تحرم المصة والمصتان()(

ومنها زيادات الثقات المحفوظة التي يرونها تخصص عموم الأحاديث المشهورة ()ومنها حديث) :وُجعلت تربتها طهورا(، الذي أخرجه مسلم في صحيحه()

إضافة إلى ذلك فإن إخواننا الحنفية لهم منهج في التعامل مع النصوص التي ظاهرها التعارض، أو مع مختلف الحديث :وهو أنه في حالة وجد تعارض ظاهري بين النصوص، فإنهم يقدمون الترجيح على منهج التوفيق بين النصوص()، وخالفوا بذلك منهج جماهير الأصوليين من أهل السنة، وهذا يفسر نزعة التسرع برد الأحاديث لدى بعض الحنفية، فالتأثر بالمنهج الأصولي واضح، فمن ذلك مثلا ما قام به الدكتور محمد حوى في رده لأحاديث الرجم للزاني المحصن مع أنها كثيرة مشهورة مخرجة في جميع كتب السنة، بحجة أنها تخالف القرآن، وعند العلماء فإن قوله تعالى):الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما –(...سورة النور 2/من العام المخصوص بصحيح السنة، بل بما تواتر من أحاديث الرجم للزاني المحصن،)القولية منها والفعلية (وهو إجماع المسلمين وعملهم على مدى العصور والقرون، فأين ذهب عقله؟ !

وطعن في حديث):أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا (...المخرج في الصحيحين، مع كونه مرويا عن أكثر من عشرة من الصحابة، لكونه يرى أنه يخالف عموم قوله تعالى):لا إكراه في الدين-(البقرة 259/كما هو مثبت في مقالاته في جريدة الرأي الأردنية والمواقع الالكترونية، مع أنه من السهولة بمكان التوفيق بين هذه النصوص، كما فعل علماء الإسلام قديما وحديثا، وذلك بربط الآية الكريمة بسبب نزولها وهو إكراه الكتابي على الدخول في الإسلام، وبفهم الآية بسياقها الزماني والمكاني، وهو أن المقصود بالناس مشركو الجزيرة، الذين نزل فيهم قوله تعالى) :فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم-(...سورة براءة5/

وقد سرد ابن القيم في كتاب إعلام الموقعين قائمة الأحاديث الصحيحة التي ردها الحنفية بناء على أصولهم، فبلغت العشرات.

وما يحسن التذكير به من صنيع المتأخرين ممن ينتصر للمذهب ويتجرأ على أدلة غيره، الشيخ زاهد الكوثري، فقد رد عليه الشيخ المعلمي اليماني، في كتابه " :التنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل״ ، وفيه" :فرأيت الأستاذ تعدّى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحسن الذب عنه إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد، والطعن في أئمة السنة ونقلتها، حتى تناول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكاً والشافعي وأحمد وأضرابهم وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته والرد لأحاديث صحيحة ثابتة"...انتهى ().

قال الشيخ عبدالله الغماري –رحمه الله تعالى في كتابه" :–بدع التفاسير: ()"

"وكنّا نُعجب بالكوثريِّ لعلمه وسعة اطِّلاعه، كما كنّا نكره منه تعصُّبه الشديد للحنفيّة تعصّباً يفوق تعصّب الزمخشريِّ لمذهبِ الاعتزال، حتى كان يقول عنه شقيقُنا الحافظ أبو الفيض : "مجنون أبي حنيفة "، ولمّا أهداني رسالته "إحقاق الحق "في الردِّ على رسالة إمام الحرمين في ترجيح مذهب الشافعي "وجدتُه غَمَزَ نسبَ الإمامِ الشافعيِّ، ونقل عبارةَ "الساجي "في ذلك، فلمتُه على هذا الغمز، وقلتُ له :إنَّ الطعنَ في الأنساب ليس بردٍّ علمي، فقال لي " :متعصِّبٌ رَدَّ على متعصِّبٍ ."هذه عبارته، فاعترف بتعصُّبِه ...وأكبر من هذا أن "الكوثري "رمى أنس بن مالك – رضي الله عنه –بالخَرَف، لأنَّه روى حديثاً يخالفُ مذهبَ أبي حنيفة، وأقبحُ مِن هذا أنَّه حاول

تصحيحَ حديثٍ موضوعٍ لأنه قد يفيدُ البشارة بأبي حنيفةَ، وهو حديث "لو كان العلم بالثريًّا لتناوله رجالٌ من فارس) ...)فكتَبَ شقيقُنا ردّاً عليه جمع فيه سقطاته العلميَّةَ، وتناقضاته التى منشؤها التعصب البغيض، وقسا عليه بعضَ القسوة، وهو مع هذا معترفٌ بعلمه واطلاعه "...أ.هـ

الشرط السادس :أن يعتقد عدالة الصحابة، رضي الله عنهم، وعصمتهم من الكذب على رسول الله– صلى الله عليه وسلم–

وذلك أن علماء الحديث وأهل السنة والجماعة، يسيرون على هدي القرآن في تزكية أصحاب رسول الله– صلى الله عليه وسلم– والترضي عنهم، ومراعاة حق صحبتهم وسابقتهم وهجرتهم وجهادهم، ونصرتهم لرسول الله – صلى الله عليه وسلم– لهذا أهل الحديث عن كل من روى منهم الحديث دون استثناء وصححوا مروياتهم واعتقدوا صدقهم وعدالتهم، وأن الطعن في أي منهم هو طعن في الشريعة وفي القرآن الكريم الذي وصلنا من خلالهم ، وهو مصادمة لتعديل الله لهم حيث اختارهم لصحبة نبيه والجهاد معه والتأسي بأخلاقه،، والآيات في الثناء على الصحابة الكرام والشهادة لهم بالتقوى وكل خير معروفة، ويكفينا آية واحدة من كتاب الله تعالى:(من سورة التوبة وهي من آخر ما نزل بعد غزوة تبوك في السنة التاسعة للهجرة): وهي قوله تعالى:(لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة،....) التوبة/ 117– وكلمة المهاجرين تشمل السابقين واللاحقين ومن كان معهم من غير الأنصار ،ولم يتخلف أحد منهم إلا المعذورين بعجزهم، أو من أمره الرسول– صلى الله عليه وسلم– بالتخلف، وفي الصحيح: قول النبي –صلى الله عليه وسلم– لما رجع من تبوك: (إن بالمدينة أقواما ما سرتم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم...حبسهم العذر)() وهذا الثناء وهذه التوبة لم يأتي ما يخالفها أو يخصصها، وكذا الحال بالنسبة للأنصار ()، ولم يبق بالمدينة– باستثناء العاجزين والثلاثة الذين خُلفوا فتاب الله عليهم– لم يبق سوى المنافقين، وفي صحيح البخاري في حديث كعب بن مالك: (فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فطفت فيهم أحزنني أني لا أرى إلا رجلا مغموصا عليه النفاق أو رجلا ممن عذر الله من الضعفاء)()

فأي طعن في صحابي مهاجري أو أنصاري، إنما هو مصادمة لكتاب الله تعالى وهو جهل بواقع الصحابة، وزيغ وضلال، واتباع للهوى

وإن فتح باب الإساءة للصحابة والطعن فيهم بأي حجة كانت إنما هو مدخل لهدم السنة كلها، وإذا علمنا أن الدين لا يكون إلا من خلال السنة المبينة لكتاب الله، اتضح لنا أن الله تعالى تكفل بحفظ السنة، ولا يكون ذلك إلى بتعديل الطبقة الأولى التي تتلمذت على يدي رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وصيانة الله تعالى لهم من الكذب أو الخطأ على صاحب الشريعة، وإذا أخطأ أحدهم وجدت من يصوب له ويبين الحق.

مع التنويه أن الطعن في بعضهم ناشىء إما عن كيد للإسلام عموما، كما يفعل المستشرقون ومن يردد كلامهم من أذنابهم المستغربين()، وإما عن عصبية عقائدية كما يفعل الرافضة، وإما عن عصبية مذهبية، كما يفعل بعض متعصبة المذاهب الفقهية

أما المستشرقون، فتجد ذلك في طعنهم لعموم الصحابة، لما قاموا به من نصرة الإسلام وتحطيم الوثنية في العالم، وانظر كلامهم في عمر بن الخطاب وخال بن الوليد، وغيرهم، بسبب ما أبلوه من جهاد وفتوحات وكسر لدول الكفر في ذلك الزمان دولة الرومان ودولة فارس، ولا يخفى كيف أن الفرس قاموا بالاحتفاء بقاتل عمر بن الخطاب، وأقاموا له النصب التذكارية في طهران

وما طعن المستشرقين وأذنابهم، وطعن الرافضة في أبي هريرة–رضي الله عنه– سوى مظهر لهذا الكيد والكراهية للإسلام، ذلك أن أبا هريرة هو راوية الإسلام وقد روى آلاف الأحاديث، فإن التشكيك في عدالته أو حفظه يؤدي للتشكيك في جملة وافرة من السنة النبوية، وهذا مقصودهم، ولا نعجب كيف أن بعض الباحثين المسلمين، ممن لا نتهم دينهم، لكن نتهم بحثهم ونتهم تحقيقهم، ونتهم غيرتهم على السنة : مثل أحمد أمين، ثم محمود أبو رية ثم د.محمد حوى ، كيف تتابعوا على ترديد هذه الافتراءات وهذا التخريص، ويشتد عجبنا ممن يحمل شهادة الدكتوراة في الحديث النبوي:

حيث يقول د. محمد حوى:

"وكذا الحال عندما ننتقد حديثا أو أحاديث رويت من طريق أبي هريرة فإن هذا لن يضير أبا هريرة ولن يضير الإسلام ولا السنة في شيء، فليس من العلم ولا الحق ولا الواقع الشرعي أن يجعل الله حفظ أحكامه وحدوده وما يجب على الأمة منوطا براو أو صحابي.

لذا وبكل وضوح أستطيع أن أؤكد لو افترضنا جدلا أن أبا هريرة لم يوجد أو لم يورد شيئاً فلن يضيع من الإسلام شيء مما يجب علينا وإنما الإسلام حفظ بالقرآن ثم بعموم السنة."()

ثم قال:" نقد أحاديث من مرويات أبي هريرة ليس أمراً مبتدعاً فهذا الإمام الذهبي يؤكد وجود إشكالات فيما ينسب إلى أبي هريرة من حيث رواياته عن كعب الأحبار ومن حيث إنه كان ينسب إلى رسول الله أحاديث لم يسمعها منه، ومن حيث إن الرواة كانوا يقلبون عليه أحاديث نسبها لكعب الأحبار فجعلوها عن رسول الله، بل ومن حيث إن كبار الصحابة كانوا غير راضين عن كثير من مرويات أبي هريرة، فهل هذا يطعن بهؤلاء الصحابة وعلى رأسهم عمر وعائشة، ينظر السير (603/2 و 604 و 606 و 608 و 612)، فإذن باب البحث والتحقيق فيما يُروى مما فيه إشكال هو حق العلم، ولا يجوز في الوقت نفسه أن نعمم الأحكام ولا أن نرد الحديث لمجرد انه من روايات أبي هريرة رضي الله عنه"()

قلت: إن قراءة كلام حوى بحق أبي هريرة–رضي الله عنه– يُظهر كم هو متحامل عليه، وكم يضمر في قلبه تجاهه، وأرى أن الذي جعل المستشرقين، ثم أحمد أمين ، ثم محمود أبو رية وغيرهم يكيلون التهم لأبي هريرة– رضي الله عنه ، هو الذي دفع حوى لتكرار كلامهم بحروفه، حيث تجد هذا الكلام في كتاب فجر الإسلام لأحمد أمين، وقد رد عليه السباعي رحمه الله– في كتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، ثم كرره محمود أبو ريّة في كتابه "أضواء على السنة" وفنده الشيح المعلمي اليماني في كتاب "الأنوار الكاشفة"، ونحن مضطرون لتأكيد الدفاع عن أبي هريرة، تبرئة للذمة، وقياما بالواجب تجاه هذا الصحابي الجليل، الذي يحبه كل مؤمن، وقد امتلأ حديثه في كتب السنة، واحتج بحديثه العلماء والفقهاء على مر العصور، حتى شَرِق بحديثه أقوام –موقفهم عصيب عند الله تعالى– ، لأنه روى ما يدحض عقائدهم ومذاهبهم، حتى وصموه لذلك أنه ليس بفقيه.

ومما يستحق البيان هنا في الرد على د. حوى ما يلي:

- لا يضير أبا هريرة كغيره من الصحابة، أن ننتقد حديثا رُوي عنه عندما يكون هذا النقد صادراً من متخصص مؤهل، وحوى ليس من هذا الصنف- وإن كان يحمل شهادة دكتوراة- لأن ما صدر منه في مقالاته يشهد عليه بأنه ليس من المتخصصين إنما هو حاطب ليل.
- لا مانع أن تنتقد ما يُنسب لأبي هريرة اعتمادا على صنعة الحديث، وبعد معرفة أسس النقد وعلم العلل، وبغير ذلك تكون قد أسأت وانشغلت بما لا يعنيك، وعرضت نفسك ليكون أبا هريرة- رضي الله عنه- خصمك يوم القيامة، بل سيكون خصمك كل حفاظ الحديث الذين صححوا حديثه وأودعوه كتبهم. وسيكون خصومك كل محبي أبي هريرة- رضي الله عنه- جمعنا الله به في مستقر رحمته.
- ما زال العلماء ينتقدون كثيرا مما نُسب لأبي هريرة ، وهذا أمر طبيعي، فرجل يروي أكثر من ثلاثة آلف حديث، لا بد أن يكون فيها أحاديث من طريق الضعفاء وبل من طريق المتروكين والوضاعين، مثل غيره من الصحابة الكرام، حيث يروي أحاديثهم ثقات وضعفاء ووضاعون، وهذا كتاب ابن الجوزي(الموضوعات) وغيره مملوء بما نُسب لأبي هريرة- رضي الله عنه- وما نُسب لغيره، ويكفي أن الشيخين قد انتقيا من حديثه ما صح من طريق الثقات وما تأكدا أنه خال من العلل، ولم يزد ما روياه له عن خمس مائة حديث

  لكن أن نأتي بعد ذلك، ونرد من حديثه ما صححه الأئمة الكبار بدعاوي متهافتة، فهذه مجازفة وتضليل واتباع لغير سبيل المؤمنين
- قول د. حوى: " فليس من العلم ولا الحق ولا الواقع الشرعي أن يجعل الله حفظ أحكامه وحدوده وما يجب على الأمة منوطا براو أو صحابي"

قلت: لا يجوز بحال أن تساوي بين عموم الرواة وبين الصحابة الكرام، فهذا خلط للأمور ويدل على نية مسبقة وطوية غير سليمة، حيث إن الصحابة ليسوا كغيرهم، فهم الجيل الأول وتلاميذ محمد – صلى الله عليه وسلم- الذين حفظوا لنا الدين ونقلوا لنا القرآن، فاليوم نتهم أبا هريرة وغدا نتهم جابر بن عبد الله، وهكذا، فنفقد الثقة بالسنة وبمن رواها، وهذا بالضبط ما يريده أعداء السنة والمبغضون لها ولرواتها. حتى إنه لا يجوز لنا أن نساوي بين رواة القرون الثلاثة وبين من بعدهم لقوله – صلى الله عليه وسلم- (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) أخرجه الشيخان()

وكيف نستغني عن أحاديث أبي هريرة، أو كيف نساوي بين أبي هريرة وغيره في الرواية، والرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم- قد دعا له بالحفظ وعدم النسيان

فقد كان حافظا قوي الذاكرة، قال الحافظ ابن حجر :"قال البخاري: روى عنه نحو الثمانمئة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره، وقال وكيع في نسخته: حدثنا الأعمش عن أبي صالح، قال كان أبو هريرة أحفظ أصحاب محمد –صلى الله عليه وسلم– وقال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره"()

وأعظم من ذلك ما رواه الترمذي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأبي هريرة : أنت كنت ألزمنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأحفظنا لحديثه .

وقد بشره النبي صلى الله عليه وسلم له بعدم النسيان ، كما ثبت في حديث بسط الرداء في صحيح البخاري: وفيه أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال لأبي هريرة : (ابْسُطْ رِدَاءَكَ . فَبَسَطْهُ . فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: ضُمّهُ. قال أبو هريرة : فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ) رواه البخاري() وهو مروي من طرق متعددة في الصحاح والسنن .

وفي رواية أخرى عند البخاري، من طريق الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة– رضي الله عنه–قال النبي–صلى الله عليه وسلم–:(لن يبسط أحد منكم ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمعه إلى صدره فينسى من مقالتي شيئا أبدا، فبسطت نمرة… ثم جمعتها إلى صدري، فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك إلى يومي هذا)()

وقد دعا له بذلك كما ثبت في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عند النسائي في الكبرى، وهو: (أن رجلاً جاء إلى زيد بن ثابت فسأله، فقال له زيد:عليك بأبي هريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد، ندعو الله ونذكره إذ خرج علينا رسول الله –صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلينا فقال: عودوا للذي كنتم فيه. قال زيد فدعوت أنا وصاحبي ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمّن على دعائنا، ودعا أبو هريرة فقال: إني أسألك مثل ما سأل صاحباي، وأسألك علمًا لا يُنسى، فقال: سبقكم بها الغلام الدوسي)–() قال الحافظ ابن حجر "إسناده جيد.()

5– ثم يقول حوى:" لذا وبكل وضوح أستطيع أن أؤكد: لو افترضنا جدلا أن أبا هريرة لم يوجد أو لم يورد شيئاً فلن يضيع من الإسلام شيء مما يجب علينا وإنما الإسلام حفظ بالقرآن ثم بعموم السنة" ((

قلت: هذا الكلام لا يقوله طالب علم فضلا عن رجل يحمل شهادة الدكتورة في الحديث النبوي– مع الأسف الشديد– فكيف لا يضيع من الإسلام شيء إذا ألغينا ما رواه أبو هريرة– رضي الله عنه– وهو من الصحابة الذين حفظوا لنا السنة المطهرة؟! ثم لو قلنا هذا الكلام بحق عمر بن الخطاب أو جابر بن عبد الله أو أبي سعيد الخدري ، أوغيرهم، فهل هذا يستقيم مع

العقلانية ومع حب الصحابة واحترامهم، وهل الحديث إلا مجموع ما صح عن هؤلاء الصحب الكرام ؟! ، لكن الحقيقة التي تبدو جلية من فلتات لسان د. حوى أن له موقف من كل ما رواه أبو هريرة لأنها أحاديث تخالف عقيدته ومذهبه الفقهي

قال المعلمي اليماني-رحمه الله-:"والكوفيون نشأوا على الأحاديث التي عرفوها من رواية الصحابة الذين كانون عندهم ثم حاولوا تكميل فقههم بالرأي وجروا على مقتضاه ثم كانوا إذا جاءهم بعد ذلك حديث بخلاف ما قد جروا عليه وألفوه تلكأوا في قبوله وضربوا له الأمثال، وإذا كان أبو هريرة مكثرا كانت الأحاديث التي جاءتهم عنه بخلاف رأيهم أكثر من غيره، فلهذا ثقل على بعضهم بعض حديثه ..."()

قال ابن الجوزي:أخرج له في (الصحيحين) ما لم يخرج لغيره ومعظم الشرع يدور على حديثه()

ومعروف عند دارسي الحديث أن الجهمية والمعتزلة كانوا يكرهون حماد بن سلمة -رحمه الله-، لما كان يرويه من أحاديث الصفات، حتى قال الإمام أحمد : أحاديث حماد بن سلمة هي الشجا في حلوق المبتدعة (). وهكذا أحاديث أبي هريرة فهي أكثر من شجا في حلوق المبتدعة

ومن المعلوم أن عدد أحاديث أبي هريرة في مسند أحمد بحذف المكرر كما حققه الشيخ العلامة أحمد شاكر(في تعليقه على ألفية السيوطي) هو **1579**، أما بالمكرر من الأسانيد فهي **3848** :أما عددها في الصحيحين فهي بحدود خمسمائة حديث

6- ما ذكره د. حوى عن الذهبي حرفه عن غايته، فالذهبي كما هي عادته يبين فضل الراوي ثم يذكر ما جاء في سيرته مما درسه العلماء وبحثوه، فميزوا بين صحيح حديثه ومدخوله، وليس هدف الذهبي التشكيك في حديث أبي هريرة، كما يفعل د. حوى، بل هدفه بيان احتياط المحدثين ومعرفتهم لأحوال الصحابة وكيف أخذ عنهم الرواة، وكيف نقبوا في علل حديثهم.

قال حوى : "ومن حيث إنه كان ينسب إلى رسول الله أحاديث لم يسمعها منه"

قلت: من يسمع هذا الكلام يظن أن أبا هريرة سمعها من رواة كذابين أو مجروحين. وكان بإمكانه أن يقول مثلا: ورد أنه رضي الله عنه كان يرفع بعض الحديث للنبي – صلى الله عليه وسلم- ثم إذا روجع يثبت أنه سمعه من صحابي آخر

وهنا يكون الجواب: إن هذا ما يُسميه العلماء بمرسل الصحابي، والصحابة كلهم عدول، ومرسل الصحابي حجة باتفاق العلماء،، ولم يكونوا يكذبون بعضهم، وقد كان ذلك حال كثير من الصحابة الذين لم يحضروا بعض مجالسه – صلى الله عليه وسلم – إما لاشتغالهم بأمور

المعاش ، وإما لحداثة أسنانهم كابن عباس وغيره، وإما لتأخر إسلامهم، ويؤيد ذلك قول أنس بن مالك رضي الله عنه: "ما كل ما نحدثكم عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– سمعناه ولكن لم يكذب بعضنا بعضاً " ، كما أن الروايات التي أرسلها عددها يسير مقارنة بما سمعه مباشرة ، وقد تتبع الحافظ العراقي ما رواه عن غيره فجمع عشرين حديثاً بعضها لا يصح سنده.()

وقد عقد البخاري–رحمه الله– في كتاب العلم من صحيحه، بابا بعنوان:"التناوب في العلم" ذكر فيه أحاديث تدل على أن الصحابة كانوا يأخذون العلم مما لم يسمعوه من رسول الله من بعضهم البعض، وهو مما يدل دلالة واضحة أنهم لا يتهمون بعضهم كما يفعل أعداء السنة

7– ثم إنه قد نقل عن الذهبي دون فهم لمراده، فالذهبي يتهم الرواة عنه ولا يتهمه هو ، ثم إن العلماء الأفذاذ قد ميزوا ما أخطأ فيه الرواة على أبي هريرة ولم يتركوا ذلك للفاضل حوى، وكلام الصحابة في بعضهم كان بداعي التثبت، وليس لنا أن نحاكم الصحابة، إنما علينا الامتثال لأمر الرسول – صلى الله عليه وسلم– بالأخذ عنهم وتقديرهم ، فأبو هريرة يبلغ عن نبيه، عندما قال: (نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع)()

ويظهر أن السيد حوى عنده مشكلة مع أبي هريرة، خاصة أنه روى أحاديث كثيرة في الصحيحين(قريب من خمس مائة حديث) تنقض في كثير منها بعضا من مقررات الفقه الحنفي وكذا تنقض كثيرا من مقررات المذهب الكلامي، ولا يضر أبا هريرة كل ذلك، ولا أحد يعترف بتوهين حوى لأبي هريرة ولمزه منه، وقد سبقه أحمد أمين ومحمود أبو رية ، وقدوتهم في ذلك المبتدعة–من معتزلة وشيعة– قديما وحديثا، فما ضر بحراً أمسى زاخراً .....

ولا أنسى هنا بأن أختم بشيء مما ثبت في فضل أبي هريرة–رضي الله عنه– ولا يذكره هؤلاء، فمن ذلك:

في صحيح البخاري:(لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني أحد عن هذا الحديث أول منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث...)()

وفي صحيح مسلم في قصة إسلام أم أبي هريرة– رضي الله عنهما: –

قلت يا رسول الله ادع الله أن يحببني أنا وأمي إلى عباده المؤمنين ويحببهم إلينا، فقال رسول الله– صلى الله عليه وسلم– (اللهم حبِّب عُبيدك هذا –يعني أبا هريرة– وأمه إلى عبادك المؤمنين وحبب إليهم المؤمنين)، فما خُلق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني()

قال ابن كثير في البداية: وهذا الحديث من دلائل النبوة، فإن أبا هريرة محبب إلى جميع الناس..)() فما بال هؤلاء يكرهونه؟!!! أليسوا من الناس ؟!!!

الشرط السابع:عدم التعجل في استشكال الأحاديث وادعاء فسادها أو مخالفتها للعقل-

حيث يعتقد المؤمن أن البشر تختلف مداركهم وتتفاوت عقولهم، خاصة في الأمور الغيبية، وذلك لقصور علم البشر فيما يتعلق بأحداث الماضي، أو أحداث المستقبل أو ما يتعلق بالآخرة، ولهذا تجد في القرآن الكريم آيات عديدة تُشكل على بعض من يقرأها، وقد ألّف ابن قتيبة وغيره في مشكل القرآن، وهكذا الحديث الصحيح قد يأتي منه ما يشكل على بعض الناس، فلهذا صرح العلماء : "أن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوا ونما هو أمر مقصود شرعا ليبلو الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يرفعهم به درجات"()

وغالب الاستشكالات إنما تأتي من التعجل وعدم التدبر في معاني الأحاديث، ومن عدم مراجعة أقوال العلماء السابقين وعدم الاعتداد بهم، وعدم محاورة العلماء المعاصرين، فضلا عن الاعتداد الزائد بالنفس، حيث تجد كثيرا ممن يسلك هذه الطريقة يحسب نفسه وصيا على الدين ووصيا على الأحاديث، ويجعل رأيه وحكمه هو المقياس لصحة الحديث، متذرعا بالتمسك بالعقل، دون تحديد عقل من ؟ هل هو عقله هو أم عقل غيره ؟ ، ولو كان متدبرا لعرف أن عقول الناس متفاوتة، وأن العقلاء قد اختلفوا، وأقرب مثال هو المعتزلة الذين اعتمدوا العقل كما زعموا، فكانوا فرقا وأحزابا بعدد أشخاصهم، وهذا مصير كل من يخرج عن سبيل المؤمنين وسبيل النصوص الصحيحة

انظر مثلا لكلام أبي رية حيث يقول: "لما انكشف لي ذلك كله وغيره مما يحمله كتابنا، وبدت لي حياة الحديث المحمدي في صورة واضحة جلية تتراءى في مرآة مصقولة، أصبحت على بينة من أمر ما نُسب إلى الرسول من أحاديث آخذ ما آخذ منه ونفسي راضية، وأدع ما أدع وقلبي مطمئن ،ولا عليّ في هذا أو ذلك حرج أو جناح."()

ونحن ليس علينا حرج أو جناح أن نرفض المطاعن الموجهة لصحيح السنة، التي لا سند لها سوى الذوق الشخصي دون استناد إلى علم أو قواعد نقدية فنعده ذوقا فاسدا، ونرد هذه المطاعن ونزيفها ونفوسنا راضية بعد أن تبين لنا منطلق نقدهم واعوجاج طريقتهم.

إن المحدث الناقد ينبغي أن ينزه نفسه عن طرائق المعتزلة وترديد أقوالهم،وكذا طرائق المرددين لكلام المستشرقين مدعين إشغالهم للعقل وتنقية الأحاديث مما لا يصح نسبته لرسول الله- صلى

الله عليه وسلم– وقد تصدى علماء الإسلام قديما لهذه الفرية وهذه الطريقة، وبينوا أنهم لم يُهملوا العقل، وصحة المعنى في الروايات، قال الإمام الشافعي في الرسالة:(وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله ، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه."()

وقال الخطيب في الكفاية: " باب وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث"()

وكتاب ابن قتيبة "تأويل مختلف الحديث" مملوء بما نقله عنهم من ادعاء مخالفة الأحاديث لعقولهم، وإذا قرأت فيه علمت كم جنوا على السنة، وكيف بين ابن قتيبة تهافت دعاويهم وبعدهم عن التدبر وفهم لغة الحديث

وهذه كتب الجرح والتعديل، وكتب العلل، وكتب الموضوعات مليئة بالأحاديث التي حكم عليها علماء النقد بالنكارة أو الوضع أو البطلان بناء على فساد معناها، وإن نظرة عابرة لكتاب ابن الجوزي "الموضوعات" أو كتابه " العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" تؤدي إلى معرفة كم بذلوا من الجهد في تنقية الأحاديث، واستبعاد ما هو فاسد المعنى ومخالف للقرآن وقضية العقل الصريح، وأنهم لم يتركوا ذلك لأهل الأهواء.

ولا يخفى أن الأحاديث التي صححها الأئمة من الطبيعي أن تجد من يطعن فيها بحجة مخالفة العقل أو القرآن وذلك لأنها تتعارض مع طريقته الاعتقادية أو طريقته المذهبية، أو لمقررات الشعوب الغربية التي انبهرنا بها، وقد علم نقاد الحديث الذين صححوا الأحاديث أن منها أحاديث تثقل على أمثال هؤلاء ونحوهم "ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها أو هي من قبيلها ، قد ثقلت هي أيضا على المتكلمين وقد علموا أن النبي – صلى الله عليه وسلم– كان يدين بالقرآن ويقتدي به فمن المعقول جدا أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات"()

ومن المهم لكل من يستهويه موضوع محاكمة الأحاديث للعقل أن يدرك أن العلماء السابقين بما أوتوا من علم ودراية وقدرة لغوية ومعرفة بأصول الشرع وفهم للكتاب والسنة، لا يجهلون ما يورده المشككين بجملة من الأحاديث الصحيحة، "ولكنهم لا يجيزون مخالفة حديث تبين إمكان صحته ثم ثبت صحة إسناده، ولم يُعلم ما يقدح فيه أو يعارضه"()

ولا يصح بحال أن يدعي يشخص أنه قد أصبحت له ملكة يعرف بها صحيح الحديث من مردوده بدون معرفة السند وقواعد النقد وقرائن الرواية، فهذه دعوى لا تقع من عاقل يحترم عقول الناس، وعلماء الأمة الذين يتصفون بالورع واحترام حديث نبيهم لا يتسرعون برد حديث صححه أئمة النقد إلا لعذر يوافقهم فيه محققي أهل العلم

وما يحتج به هؤلاء أن قصدهم الدفاع عن السنة وصيانة كلام الرسول– صلى الله عليه وسلم– من أن يتسرب ليه ما ليس منه مما يتنزه عنه، هو في ظاهره كلام حق لكن يراد به الباطل، وحالهم كحال من يجمع كتابا يطعن فيه بآيات القرآن الكريم يزعم أنها ليست منه، وأن فيه كثيرا من ذلك، ثم يزعم بأن غرضه هو الدفاع عن الكلام الرباني وحياطته عما يشوبه وأن يصان كلام رب العزة وأن تتنزه ذاته المقدسة من أن يُعزى إليها إلا ما يليق بجلاله...ونحو ذلك()

الشرط الثامن : أن يكون الباحث حرا، معتزاً بإسلامه غير متأثر بضغط الواقع

وأقصد بذلك أن لا يكون دراسة الباحث أو نقده لحديث ما ناشئ عن تأثر بكلام الآخرين، ونظرتهم للحياة، فلهم دينهم ولنا ديننا، والإسلام دين متميز بعقيدته وتشريعاته، وتوجيهاته السلوكية للناس،كما قال تعالى:(إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم..)–الإسراء/ 9– وهو رسالة هدى وخير ورحمة للعالمين، وقد أكمل الله الدين وأنزل على رسوله قوله تعالى:(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا)– المائدة/ 3– فلا يصح لأحد أن يأتي اليوم ويحاول أن يستدرك على الله تعالى ورسوله، ويقول إن هذا الحكم وهذا التشريع لا يناسب هذا العصر، تصريحا أو تلميحا، وما أكثر تلميحات من لا خلاق لهم في الآخرة، وكل من يستهويه كلامهم، فيجب أن نرفع صوتنا بأن هدى الله هو الهدى، ولو كره الغربيون والعلمانيون، والمنبهرون بهم، الذين أخبر عنهم النبي–صلى الله عليه وسلم– بقوله:(لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً وذراعا بذراع حتى لو دخلوا جُحر ضَبٍّ تبعتموهم. قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال فمن؟)() والرسول – صلى الله عليه وسلم– بهذا إنما يحذر من هؤلاء المفتونين، الذين لا هم لهم سوى تلميع أحكام الشريعة ليرضى عنهم الغربيون وأعوانهم

لهذا فإن بعض من ينتقد أحاديث الصحيحين، يقول في تعليقه مسوغا سبب طعنه:" لا أريد أن أوهن ديني بمثل هذه الأحاديث" وبعضهم يأتي لأحاديث الرجم، ويحاول أن يروِّج أنها لا تناسب العصر، وأن حد الرجم حد قاس لا يتناسب مع روح الإسلام وروح العصر، وقالوا مثل هذا

في حديث (أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله...)() بحجة أنه يتنافى مع القرآن، في قوله تعالى: (لا إكراه في الدين...) –البقرة/256– ()

وهذا المنهج لا يساعد في إقناع الناس بالإسلام، إنما هي هزيمة فكرية ووقوع في المصيدة، وتراجع عن الشخصية الإسلامية، وهذا شبيه بما فعله المعتزلة قديما، عندما أرادوا أن يبينوا أن الإسلام لا يتنافى مع العقل، فأنكروا كثيراً من الأحكام والعقائد الثابتة وطعنوا في أحاديث الصحيحين ليبرهنوا أن الإسلام لا يتنافى مع مقررات الفلاسفة وتوجهات تلك الفترة، فماذا كانت النتيجة؟! كانت كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فلا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا " ()

نسأل الله تعالى أن يحفظ علينا ديننا وعقولنا، وأن لا يجعل للشيطان وحب الشهرة سبيلا علينا، وأن ييسر لنا القيام بأمانة العلم، وأن يسدد خطانا، وأن يجمع على الحق شملنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين